الثورة الأربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م العدد (17403)

عارف العواضي وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات:

أبرز ما شمله مشروع تعديل قانون التأمينات إلغاء سنوات التقادم ورفع تعويض إصابة العمل واستمرار صرف معاش المسجون واعتماد معاش طلاب المعاهد المتوسطة

أناشد بسرعة الإبلاغ عن حدوث إصابة العمل لتوثيق وحماية حقوق المستحقين

لقاء/ محمد دماج

أقر مجلس النواب السبت الماضي إحالة مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١م إلى اللجنة المختصة بعد استماعه للمذكرة الإيضاحية من وزير الخدمة المدنية والتأمينات الأخ نبيل شمسان الذي أشار إلى أن القانون يعد من أهم القوانين نظراً لارتباطه بشريحة كبيرة من أفراد المجتمع وهم الموظفون وأسرهم ومن يعولون .. حول ذلك التقينا الأخ عارف العواضي وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات الذي أوضح أن مشروع التعديلات موضوع مهم بعد مرور فترة طويلة من صدوره في عام ١٩٩١م حيث عدل في عام ٢٠٠٠م وشكل التعديل نقلة نوعية حيث عدل الأجر من الأساسي إلى الشامل وأصبح المتقاعد يأخذ معاشاً شاملاً بكافة البدلات ثم تعديل ٢٠٠٨م الذي استفاد منه الزوج والزوجة.

وقال: إن التعديل الحالي المعروض على مجلس النواب شمل ٢٥ مادة وأهم ما يميز هذا التعديل هو إلغاء سنوات التقادم للمعاش أي أن القانون النافذ الآن ينص على أن من لم يتسلم معاشه لمدة خمس سنوات يسقط المعاش ولا يمكن أن يعاد مهما كانت المبررات ورفع تعويض إصابة العمل من ٣٩ ألفاً إلى عشرة مرتبات أي بما لا يقل عن عشرة مرتبات من الحد الأدنى للأجور وذلك أيضا سيؤدي إلى رفع هذا التعويض كلما ارتفع الحد الأدنى للأجور.

وناشد الأخ العواضي كافة جهات العمل والموظفين وأسرهم سرعة إبلاغ أحد فروع هيئة التأمينات المنتشرة بكافة محافظات الجمهورية عن حدوث أي إصابة عمل أو اكتشاف العجز المهني خلال أسبوع ليتم توثيق استحقاق إصابة العمل أو العجز المهني بنسبة ١٠٠٪ من آخر مرتب مهما كانت مدة خدمته أو عمره بالإضافة إلى صرف التعويض المشار إليه، وعدم البلاغ عن الإصابة أو العجز المهني يؤدي إلى سقوط التعويض ومعاش الإصابة ويبقى فقط معاش الوفاة أو العجز الطبيعي ولذلك نكرر أهمية البلاغ خلال أسبوع..

وأشار إلى أن مشروع التعديلات شمل أيضا استمرار صرف معاش المسجون سواء كان بالسجن أو بعد خروجه من السجن، بالإضافة إلى ذلك شمل التعديل استحقاق معاش الأب إلى الابن الذي يدرس في المعاهد المتوسطة بعد الثانوية حتى سن ٢٤ سنة حيث أن القانون النافذ الحالي لم يشمل الطلاب في المعاهد المتوسطة وإنما شمل الطلاب حتى الثانوية والجامعة حتى سن ٢٦ سنة. كما أن التعديل ولأول مرة في اليمن وربما بالوطن العربي فتح باب التأمين التكميلي والذي بموجبه يمكن للموظف أن يأمن على دخله الإضافي لكي يستفيد منه عند التقاعد وإجمالا هذه أهم ما شملها مشروع التعديل ونأمل سرعة الموافقة عليه من قبل مجلس النواب.

شـــذرات

نقابات تعز

● المخاوف التي يبديها أحيانا بعض أصحاب الأعمال أو العاملين في منشآتهم قد لا تكون حقيقية وليس بالضرورة أن تكون كذلك ثمة هو إذا تقاطع بين حالة من التوهم وبين أفكار من اعتقادات رواسب الماضي وتأثيرات أزمنة الحروب الباردة التي أخذت بالتلاشي بفعل وضوح وشفافية علاقة العمل القائمة في دنيا اليوم بين طرفي معادلة العمل والإنتاج وبعبارة أخرى بين الأطراف الثلاثة في إطار مفهوم جديد لعلاقة العمل حيث ساد في العقدين الأخيرين مبدأ العلاقة المتكافئة نسبيا بين العامل ورب العمل ليحل الود والألفة والتفهم محل الخلافات التي غالباً ما كانت تفضي إلى صراعات بينهما لا طائل من ورائها.

● ولعل ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م الشبابية الشعبية السلمية الرائعة قد أسهمت بإزالة ما تبقى من آثار ورواسب الماضي وإعادة تشكيل وعي أصحاب الأعمال وعمالهم في إطار قولبة المفاهيم والرؤى والثقافات أعمالا لتغير أنماط السلوكيات والممارسات وصناعة القناعات ايضا في حالات كثيرة على طريق استبدال الادنى بالذي هو خير منه وفي معمعة هكذا أوضاع راحت تتخلق من رحم الثورة وتنطلق منها عشر نقابات عمالية دفعة واحدة، ومن تعز الحرة الثائرة تحديدا سبع نقابات عمال وموظفي مجموعة هائل سعيد الصناعية بالإضافة إلى نقابات ثلاث الأولى لعمال شركات الشيباني والثانية لشركة البحر الأحمر للمنظفات والثالثة تخص عمال مصنع الاسفنج التابع للأخ عبدالجليل ردمان.

ناشر العبسي

● وهذه النقابات العشر تكونت في فترة زمنية قصيرة جدا لا تتجاوز شهرين والانتخابات التي تمت وصفها مراقبون بالحرة والنزيهة والشفافة ومن نتائجها أنها أفرزت أفضل القيادات الشبابية النقابية وكان التجمع اليمني للإصلاح قد تمكن من إحراز المرتبة الأولى في هذه الانتخابات تلاه التنظيم الناصري ثم جماعة «السنة- السلفيين» بينما تم الالتفاف على الاشتراكي وخذل الاشتراكيين كما تفيد معلومات «الساحة»، وإزاء هذا الاحتشاد الكبير المقدر بعدد «١٥» ألف عامل وعاملة، وأمام هذا الميلاد النقابي النوعي الذي لم يكن متوقعا عند الكثير من أصحاب الأعمال من هول صدمة الفعل راح يرفض ما حدث متوعدا بالثبور وعظائم الأمور، في حين إدارة مجموعة هائل سعيد أنعم لم تتخذ أي إجراء عقابي ضد العمال والنقابيين كرد فعل ولا أظنها ستفعل بل يقيني يؤكد أنها لن تفعل لأن مستوى الوعي المتقدم والأخلاق الرفيعة التي رباهم الحاج هائل رحمة الله عليه والحاج علي محمد سعيد أطال الله في عمره عليها من جانب والخيرية الطيبة التي تسكن أفئدتهم من جانب آخر تجعلهم يمضون في الطريق الذي اختطاه لهم «كبيرهم» دون الالتفات إلى ما سواه.

● فيما هم النقابيين الشباب ومن باب الانصاف على جانب كبير من الأخلاق والمبادئ يقبلون بالحوار ولا يميلون إلى التعصب ويعترفون بخيرية قيادة المجموعة ولا ينكرونها وهو ما يعني توفر القواسم المشتركة بين طرفي العلاقة والمسألة لا تعدو أكثر من الحاجة إلى جلسة صفاء لإزالة اللبس وتفويت الفرصة أمام المتربصين «بتعز» ورجالها، أرباب عمل كانوا أو عمال أو نقابيين أو حتى أحزاب.. شخصياً أرى أنه لا يوجد رجل رشيد واحد في المجموع بل رجال كثير بوسعهم لملمة أبنائهم وإخوانهم وعمالهم «عمال- نقابيين» وشحذ همم الجميع بلوغا عند تنمية وتطوير العملية الصناعية في البلاد بوصفهم قادة المشهد الاستثماري الصناعي والإنتاجي في الوطن.

عزائنا لآل هائل سعيد

● نعزي أنفسنا وآل هائل سعيد أنعم بوفاة المرحوم الحاج أحمد هائل سعيد أنعم تغمده الله بواسع رحمته وغفرانه وأسكنه فسيح جناته وألهمنا وأهله جميعا الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

جمعيات ومنظمات المجتمع المدني

منصور أمين العريقي

■ إن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني تعتبر عنصراً هاماً وأساسياً في المساهمة بتوفير شبكات الحماية الاجتماعية في الدول العربية ويتعاظم دورها ويتنوع من حيث وسائل المساعدات الاجتماعية التي تقدمها للأسر المحتاجة وتتفاوت أدوار تلك الجمعيات والمنظمات وفعالياتها من دولة إلى أخرى تبعاً للشروط والقيود التي تفرضها الجهات المعنية لمنح تراخيص إنشائها.

وتشكل الجمعيات والمنظمات الخيرية التقليدية القائمة على الإحسان والصدقات معظم الجمعيات الخيرية كما تتجه المنظمات الأهلية الحديثة للتركيز على التنمية المجتمعية وذلك من خلال توفير التدريب وإكساب الأفراد والعائلات الفقيرة المهارات وتأمين مجالات وتقديم الدعم والمساعدة للمشاريع الصغيرة المنتجة وتسويق المنتجات، أما المؤسسات الخيرية فإنها تعتمد في تقديم مساعداتها على الزكاة وعلى ما يقدمه الأغنياء والمحسنون من هبات وتبرعات لدعم نشاطات اجتماعية مختلفة المساعدات الإيمانية والإنسانية المستوصفات والمساجد ومشاريع المياه والمدارس، وتشكل هذه الموارد مصدراً للمساعدات الخيرية ولرفع المعاناة عن كاهل الفقراء والمهتمين وأفراد المجتمع الأكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية.

وتمتاز أوجه الدعم هذه بكونها أكثر فعالية من حيث سرعة تلبية حاجات الفقراء والمعوزين وقدرتها للتعبئة الشعبية، وكونها أكثر التصاقاً بالناس واطلاعاً على حاجاتهم ومتطلباتهم.

كذلك بعدها عن البيروقراطية والروتين الحكومي التي تحد من فعالياتها في توفير الخدمات اللازمة وتخلو من الحس التعاوني وأثره الإيجابي على أوجه التلاحم والتكافل الاجتماعي.

ومن المعوقات التي تحد من فعالية جهود بعض تلك الهيئات والجمعيات قلة مواردها المالية، وضعف الدعم الحكومي لها، وضعف آليات واستراتيجية التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم وعدم الشفافية والمساءلة والمحاسبة، كما تستقطبها المصالح القبلية والمطامع السياسية والاهتمامات المذهبية.

وفي إطار العولمة وتحدياتها الاقتصادية والسياسية التي تفرضها على المجتمعات العربية من انفتاح ونشر الديمقراطية، فإن الهيئات غير الحكومية مطالبة بتحديث رؤيتها وتبني استراتيجيات جدية بما يمكنها من التعاون مع الحكومة والهيئات الدولية، وهكذا تتاح الفرصة أمامها للارتقاء بدورها للمشاركة في عمليات التنمية المستدامة على الحكومة تحسين وتطوير أشكال التضامن الفعال والمنظم والمبرمج للحد من مخاطر العولمة والتحولات الاقتصادية وإشراك كافة هيئات ومنظمات المجتمع المدني في المساهمة في رسم السياسات التنموية، وبالتالي فإنه من الضرورة تطوير أوجه التنسيق بين الهيئات ومنظمات المجتمع المدني وتضافر جهودها وإمكانياتها في تفعيل دورها في عمليات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والحد من البطالة.

صناديق التأمينات

لطف عبدالله صالح معياد

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبجانبها بقية صناديق التقاعد والمعاشات لها خصوصية هامة وكبيرة اقتصادية واجتماعية وخدمية وإنسانية تتميز بها عن غيرها في مجالات العمل الأخرى.

كما أنها تعتبر في عصرنا الحاضر أداة مميزة للسياسة الاجتماعية وعاملاً مساعداً على الرقي والتقدم.

ونظراً للتغيرات التي تشهدها تركيبة المجتمع بصفة عامة والتركيبة الأسرية بصفة خاصة ولتنامي الحاجيات أصبح من الضروري وجود نظام تضامني يكفل حماية الأشخاص ضد مختلف مخاطر الحياة من خلال هذا النظام التكافلي سواءً في تعويض الدخل المفقود بسبب المرض أو الإصابة والإعاقة أو الشيخوخة أو الوفاة لذلك يعتبر هذا النظام التأميني عاملا أساسيا في توفير الطمأنينة للعامل على حاضره ومستقبله كما تمثل وسيلة ناجحة لمقاومة الفقر.

لذا يقتضي منا الحال بحكم أهمية ما تقدمه المؤسسة من خدمة إنسانية عظيمة أن نكون على قدر عال وكبير من المسؤولية وعلى مختلف المسؤوليات والمواقع والدرجات الوظيفية مع هذه الشريحة التي تفني عمرها في العمل لدى القطاع الخاص سواء في حسن التعامل معهم أو تقديم كافة التسهيلات التي تنجز استحقاقاتهم في وقت قياسي طبقا لأدلة الخدمات والإجراءات النظامية.

كما أنه لابد أن يكون واضحا لنا جميعاً أن مسئوليتنا في المؤسسة لا تنتهي بمجرد إعداد ووضع الأدلة الخاصة بالخدمات والأنظمة الإجرائية والمتعلقة باستحقاق وصرف المعاشات والتعويضات بل من الضروري أن تكون أساليب التعامل مع كافة المستحقين للخدمات والمنافع وكل المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والجهات ذات العلاقة على درجة عالية من تقديم أفضل وأحسن خدمة وبدرجة كبيرة من الدقة وسرعة الإنجاز والتنفيذ.. نأمل أن نتميز بهذا الأداء لأنه من خلاله نستشعر أهمية الرسالة التأمينية التي نؤديها والتي نتمنى أن نصل بها إلى كافة أرجاء الوطن الحبيب.

إجبارية نظام التأمين

مشعل عبدالرحمن

تعد التأمينات الاجتماعية نظاماً قانونياً إجباريا وليس اختياريا بما يتفق مع طبيعته وهدفه ووظيفته الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي عن طريق معالجة مضاعفات الأخطار التي يغطيها هذا النظام إذا ما تعرض لها المستفيدين من حمايته.

ولولا هذه الإلزامية لفقد نظام التأمينات الاجتماعية نصيباً هاماً من صلاحيته وقدرته في أداء هذه الوظيفة وتحقيق ذلك الهدف بل ولتعارض ذلك أيضا مع الصفة الآمرة لأغلبية قواعده السابق توضيحها.

وتطبيقاً لذلك مثلا يعد الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية كقاعدة عامة إلزاميا لصاحب العمل والعمل إذا ما توفرت شروط تطبيق هذا النظام واستحقاق حمايته.

كما أن المتحمل لعبء التمويل أو المشارك فيه لا يشترط أن يكون مستفيدا بالفعل ومباشرة من مزايا وتعويضات ذلك التأمين وعليه قد يتحمل أصحاب الأعمال عبء تمويل نوع من أنواع التأمين لكي يحصل عمالهم على مزايا هذا التأمين إذا تعرضوا للخطر الذي يغيه هذا التأمين وذلك بغض النظر عن وقوعه فعلا للمؤمن عليهم التابعين لهم أولا.

ولا شك أن إجبارية نظام التأمينات الاجتماعية التي تفرضها وظيفته وطبيعته وأهدافه الاجتماعية تخالف اختيارية نظام التأمين الخاص التي تقوم على طبيعة تجارية والذي يقوم بوظيفة فردية لدرء الخطر عن المؤمن عليه الذي اختار الاشتراك فيه.